



## أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة طبيعة الأزمة

إبراهيم العيسوي  
معهد التخطيط القومي – جمهورية مصر العربية  
E-mail: [ibrahmimelissawy@yahoo.com](mailto:ibrahmimelissawy@yahoo.com)

المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف "  
(23-25 مارس 2009 ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية)

## ”أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية : قناة طبيعة الأزمة“

**إبراهيم العيسوي**

**أولاً - منشأ الأزمة وطبيعتها :**

إن الأزمة التي أعلن رسمياً عن انفجارها في القطاع المالي الأمريكي في منتصف سبتمبر 2008، وذلك عندما تقرر إشهار إفلاس بنك الإخوان ليمان وبيع بنك ميرل لينش لبنك أوف أميركا، لم تنشأ من فراغ ولم يكن ظهورها مفاجئاً على النحو الذي بدا في الكثير من وسائل الإعلام ، بل وفي بعض الكتابات الاقتصادية. فقد كانت لهذه الأزمة مقدمات كثيرة. ولم تنحصر هذه المقدمات في الاضطرابات التي ألمت بالقطاع المالي، بل إن ثمة بوادر للأزمة يمكن العثور عليها أيضاً في القطاع الحقيقي من الاقتصاد الأمريكي كما سنوضح لاحقاً. ومع كثرة مقدمات الأزمة وتداخلها مع بعضها البعض، يتعذر تحديد موعد دقيق لبدايتها، كما يتعذر نسبتها إلى سبب وحيد أو بسيط؛ فأسباب الأزمة متعددة ومتشابكة.

لقد اختلف الباحثون في تحديد نقطة البداية للأزمة . فمنهم من رأى الرجوع إلى أوائل 2007 التي تفاقمت فيها أزمة قطاع الإسكان والقروض العقارية، حيث تزايدت حالات تعثر المقرضين أو عجزهم عن سداد ديونهم ومن ثم تزايدت عمليات حبس الرهونات . ومنهم من عاد بنقطة البداية إلى 2006 عندما أخذت فقاعة الإسكان في الانكماش، وهو ما أدى إلى تهاوي قطاع الإسكان وانهار أسعار الصكوك المستندة إلى رهونات عقارية. ومنهم من رأى أنه يلزم الرجوع إلى 2005 عندما أخذ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.أ) الأمريكي في التراجع الذي استمر حتى دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة الانكماش في ديسمبر 2007 حسب الإحصاءات الرسمية.

وأخيراً فإن بعض الباحثين يذهب إلى أن جذور الأزمة تتصل بنقطة زمنية أسبق كثيراً من 2005، وذلك من منطلق ربط الأزمة باتجاه عام طويل الأمد نحو الركود في الاقتصاد الأمريكي . ومعنى هذا أن تدهور الوضع الاقتصادي- أي تدهور القطاع الحقيقي - كان سابقاً لتفجر الأزمة في القطاع المالي، ولم يكن مجرد أثر لاحق لها، وأن الأزمة اقتصادية في الأصل، ثم تحولت إلى أزمة مالية امتدت آثارها إلى القطاع الحقيقي محدثة أزمة اقتصادية جديدة في نهاية المطاف. وسوف نعود إلى هذه المسألة عند البحث في أسباب الأزمة في القسم التالي من هذه الورقة.

<sup>1</sup> يشير مصطلح الفقاعة (bubble) في الاقتصاد إلى ظاهرة الاتجار في أصل ما بأحجام ضخمة وبأسعار بعيدة تماماً عن الأسعار الحقيقية أو الأصلية (intrinsic prices). أنظر: [www.wikipedia.org/wiki/Economic\\_bubble](http://www.wikipedia.org/wiki/Economic_bubble)

## 1.1 - أزمة ضمن مسلسل أزمات :

وعموماً لن يستقيم فهم الأزمة الراهنة ما لم نضعها في السياق التاريخي الأوسع للأزمات في النظام الرأسمالي. ففي الحقيقة أن الأزمة الراهنة ليست سوى حلقة ضمن سلسلة طويلة للأزمات التي دأب هذا النظام على إفرازها. فالأزمات ظاهرة معادة في النظام الرأسمالي، وليست الأزمة الحالية أول هذه الأزمات، كما أنها لن تكون آخرها إلا إذا انهار هذا النظام وطويت صفحته. وإذا كان الحديث يتكرر كثيراً عن أزمة الثلاثينات من القرن العشرين، فليس ذلك إلا لضخامة تلك الأزمة وفضاعتها، والتوجس من أن تفضي الأزمة الحالية إلى فاجعة مماثلة. لكن الحقيقة التي لا مرأى فيها هي أن سجل الرأسمالية حافل بأزمات كثيرة وإن تفاوتت في شدتها ووطأتها الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا قصرنا النظر على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نلاحظ أن النظام الرأسمالي قد تعرض إلى 38 أزمة مالية في 26 سنة من 1945 إلى 1971. كما أن 139 أزمة مالية قد أصابت هذا النظام في 24 سنة من 1973 إلى 1997. أي أن وتيرة وقوع الأزمات قد ازدادت زيادة ملحوظة بمرور الزمن. ومما يذكر في هذا الصدد أن معدل تكرار الأزمات بعد الحرب العالمية الأولى قد أصبح ضعف ما كان عليه قبلها. وطبقاً لصندوق النقد الدولي وقعت 124 أزمة مصرفية منظومية خلال 37 سنة من 1970 إلى 2007. كما تسجل الإحصاءات أن الاقتصاد الأمريكي قد تعرض منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين إلى أزمة انكماش أو ركود كل ست سنوات، مع استمرار الأزمة نحو عشرة شهور في المتوسط. إن تكرار الأزمات على هذا النحو يشير إلى أن الأزمات من لوازم الرأسمالية وليست شيئاً طارئاً أو استثنائياً بالنسبة لها.

## 2.1- أزمة في القلب:

وفيما يخص الأزمة التي يعانها النظام الرأسمالي في الوقت الراهن، فإنه يصدق عليها وصف الأزمة القلبية، وذلك بمعنيين:

المعنى الأول هو أن الأزمة قد اندلعت في قلب الاقتصاد الرأسمالي، أي في القطاع المالي الذي يمثل مضخة الدماء التي يعتمد حسن سير الاقتصاد على انتظام عملها.

<sup>2</sup> أزمة منظومية: systemic crisis

<sup>3</sup> مصدر هذه المعلومات:

The Economist, Jan. 22, 2009; L. Leavens and F. Valencia, "Systemic banking crises- A new database", IMF W.P. 08/224; and R. Samuelson,, "Is it 1929 again?", Washington Post, Oct. 2008.

والمعنى الثاني هو أن الأزمة لم تقع في أطراف النظام الرأسمالي، بل إنها وقعت في قلبه، أي في أكبر معاقل الرأسمالية وهو الاقتصاد الأمريكي .

ولعل هذا الوصف للأزمة يبين أننا أمام حدث جليل يتعدى الأزمات الصغيرة إلى أزمة كبرى تكشف عن علل خطيرة في النظام الرأسمالي .

### ثانياً - أسباب الأزمة

ذكرت فيما تقدم أن أسباب الأزمة متعددة ومتشابهة . ولذا فإن تصوير الأزمة على أنها مجرد أزمة مالية بدأت بالإفراط في منح الائتمان وتطورت مع تعثر الكثيرين من المقرضين إلى شح في الائتمان المتاح للمؤسسات المالية ومن ثم للمؤسسات الإنتاجية، مما أفضى إلى أزمة اقتصادية، هو تصوير غير دقيق وإن لم يحل من الصواب . إذ أن الفهم الدقيق للأزمة يستوجب الأتقف عند القطاع المالي وحده، ويحتم النظر أيضاً في أوضاع القطاع الحقيقي الذي يفترض تكامله مع القطاع المالي في إطار نظام اقتصادي رأسمالي . كما يلزم النظر أيضاً في الأسباب التي يحتمل أن تكون قد نشأت في السياق العام الذي تعمل فيه الاقتصادات الرأسمالية في العقدين الأخيرين، وهو سياق التحرير المالي والعملة الاقتصادية الذي عجل بتحويل الأزمة الأمريكية إلى أزمة عالمية، أو بعبارة أخرى: سياق العملة وفلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي سادت العالم يشقيه المتقدم والنامي على السواء .

وعلى ذلك، فإنه يمكن إرجاع الأزمة الراهنة إلى ثلاث مجموعات من الأسباب، هي:

- الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي
- والأسباب المتعلقة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة واختلالات العملة
- والأسباب المتعلقة بالقطاع الحقيقي .

### 1.2 - الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي

#### (أ) التضخم الشديد في القطاع المالي

إن تأمل المرحلة الأحدث في تطور الرأسمالية العالمية - مرحلة العملة الليبرالية عموماً ، والعملة المالية خصوصاً - يبين أن الأزمة الراهنة ليست إلا الحصاد المر المحصول وضعت بذوره في التربة الرأسمالية في مطلع السبعينات من القرن العشرين<sup>(4)</sup> . فالبداية الحقيقية للمشاهد التي نراها الآن كانت مع التحول إلى تعويم العملات

(3)

في 1971 عندما قررت الإدارة الأمريكية وقف قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب ، وذلك تحت وطأة العجز التجاري الضخم والتكاليف الباهظة لحرب فيتنام . فقد وضع هذا التحول حداً للنظام النقدي العالمي الذي رسمت معالمه في بريتون وودز عقب الحرب العالمية الثانية ، والذي يقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة - وهو نظام لا يتيح مجالاً واسعاً لانتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر كما هو الشأن مع نظام أسعار الصرف المتغيرة أو المعومة .

وبظهور نظام أسعار الصرف المعومة ، فتح الباب أمام تحركات الأموال عبر الحدود . وكان لذلك تداعيات خطيرة ، أهمها أنها فتحت الباب لعمليات مالية مستحدثة وأطلقت العنان لنمو قطاع مالي ضخم . وقد ازداد هذا القطاع تضخماً مع بروز فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة على يد تاشر وريجان في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين ، واتساع نطاق تطبيقها في العالم في صورة الخصخصة وابتعاد الدولة عن التدخل في الأسواق ، وإزالة القيود على الائتمان وأسعار الفائدة ، وكذلك إلغاء القيود على أسعار الصرف وعلى تحركات الأموال عبر الحدود . ثم جاءت منظمة التجارة العالمية في مطلع التسعينات لتعطي دفعة كبرى لتحرير التجارة ، ليس فقط في السلع ، بل وفي الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية ، وفي الاستثمار وحركات رؤوس الأموال عبر الحدود . الخ.

### (ب) المتاجرة في المخاطر :

فمع تعويم العملات وجدت الشركات التي تقع عليها التزامات بعملة ما وتستحق لها إيرادات بعملة أخرى ، أنه يجب عليها التحوط ضد مخاطر التقلبات في أسعار الصرف . وظهر ابتكار مالي جديد وهو العقود المستقبلية في العملات ، الذي يعتبر المقابل للعقود المستقبلية في السلع التي لجأ إليها المزارعون منذ أكثر من قرن للتحوط ضد تقلبات أسعار محاصيلهم . وما المشتقات التي يكثر الحديث عنها الآن سوى صور أحدث للعقود المستقبلية . فمضمون هذه العقود واحد ، وذلك على اختلاف صورها من عقود بيع بالهامش وخيارات ومبادلات وتوريق أو تسنيد وغيرها ، وهو الاتجار في المخاطر ، وهدفها واحد ، وهو توزيع المخاطر والتحوط والتأمين ضد ما قد يترتب عليها من خسائر<sup>(4)</sup> .

"A short history of modern finance", The Economist, Oct. 16, 2008.

(4)

[http://en.wikipedia.org/wiki/Leverage\\_\(finance\)](http://en.wikipedia.org/wiki/Leverage_(finance)) .

[http://en.wikipedia.org/wiki/Derivative\\_security](http://en.wikipedia.org/wiki/Derivative_security) .

<http://en.wikipedia.org/wiki/Securitization> .

<http://www.businessspectator.com.au/bs.nsf/Article/The-deleveraging-cycle> .

.2008/10/4

ومع تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود على الائتمان ، اتسع نطاق الإقراض ، لاسيما الإقراض لشراء المنازل وكذلك لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، خاصة مع انتشار استعمال البطاقات الائتمانية . ومع اتساع سوق الائتمان ودخول أعداد كبيرة من الأفراد كمقترضين ، ومع الإغراء الكبير للأرباح التي يمكن جنيها من جانب البنوك وشركات التمويل العقاري وشركات إنتاج السلع والخدمات ، حدث تساهل في منح القروض ، ازدادت معه المخاطر ، واتسع معه نطاق اللجوء إلى وسائل التحوط والتأمين ضد مخاطر عجز المقترضين عن سداد ديونهم . كما كان من نتائج هذه التطورات ازدياد مخاطر اتساع نطاق التعامل في هذه الوسائل التأمينية ذاتها . ذلك أن التعامل في المشتقات وما إليها يتجاوز المخاطرة إلى المقامرة ، وقد تحول معه القطاع المالي في الدول المتقدمة وفي الأسواق الناشئة ( لاسيما في آسيا ) إلى كازينو أي صالة كبيرة للقمار . ومن هنا الحديث عن طغيان ثقافة "اقتصاد الكازينو" . فالتعامل في هذه الوسائل يقوم في الغالب على بيع الشخص لما لا يملك ، أو شرائه شيئاً ما بدفع جزء ضئيل من قيمته ، وذلك على أمل تسوية المراكز المالية مستقبلاً إذا جاءت الأقدار بما تشتهي النفوس من ربح وفير .

### (ت) الاقتصاد الورقي:

ومما يسترعى الانتباه أن هذه العقود الغريبة لم تعد تنصب على مخاطر الاتجار في السلع أو الأسهم أو السندات ، بل انها امتدت إلى المخاطر المتعلقة بالديون العقارية وأنواع أخرى كثيرة من الديون ، والرهان على تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتقلبات مؤشر البورصة ، بل وعلى تقلبات مؤشر الطقس . ولما كان كل عقد من هذه العقود يحمل مخاطرة، فإنه يمكن أن يبنى عليه عقد جديد للتحوط ضد مخاطر العقد الأصلي ، وهذا العقد الجديد يمكن أن يقود إلى عقد جديد آخر ، وهلم جرا . وهكذا يتضخم ما بدأ صغير الحجم، وتلد العملية المالية الصغيرة الواحدة عمليات مالية متعددة . وهذا التطور يصدق عليه تماماً القول الشعبي : "يعمل من الحبة قبة" ! وهكذا برز "اقتصاد ورقي" أشبه بقصر من الرمال لفرط هشاشته في مواجهة التقلبات في تقديرات وأمزجة الوسطاء الماليين والتبدلات في نزوات وأهواء عملائهم .

ويمكن أن أذكر هنا مؤشرين - على سبيل المثال - للتدليل على التضخم البالغ في القطاع المالي:

المؤشر الأول هو حجم التعامل في المشتقات . فكما يتضح من التقرير الصادر عن بنك التسويات الدولية في ديسمبر 2008 ، بلغ حجم التعامل في المشتقات المتداولة في البورصة وخارجها 863 ترليون دولار في

النصف الأول من 2008. وهذا المبلغ يقرب من 65 ضعف ن.م.ا. العالمي لتلك الفترة، أي نحو 6500% من هذا الناتج العالمي.

المؤشر الثاني هو حصة القطاع المالي في أرباح قطاع الأعمال المنظم في الولايات المتحدة. فقد أخذت هذه الحصة في التصاعد حتى بلغت 40% في عام 2006.

### (ث) ازدياد وتعمق التشابكات بين مكونات القطاع المالي :

وفضلاً عن تضخم القطاع المالي، زادت التشابكات وتعمقت بين الفروع المختلفة للقطاع المالي: البورصات - البنوك التجارية وبنوك الأعمال أو الاستثمار - صناديق الاستثمار - صناديق المعاشات - صناديق التحوط - شركات التأمين - المراكز المالية الحرة (off shore) - مؤسسات التقييم الائتماني ... الخ. وقد ترتب على ذلك التطور تعاضل احتمالات تحول الفشل في فروع القطاع المالي إلى فشل شامل للقطاع كله، وهو ما يطلق عليه فشل منظومي.

ويمكن تفسير الفشل المنظومي بفكرة فشل السوق المعروفة في علم الاقتصاد، والمرتبطة بفكرة الخارجيةات (externalities)، أي آثار القرارات التي يتخذها متعامل في السوق على سائر المتعاملين أو على الاقتصاد في مجموعه، والتي لا يدرجها الفرد المتعامل في السوق في حساباته للتكلفة والعائد. فقرار الفرد المتعامل في سوق المال يتحدد بالمخاطر الفردية أو الخاصة، ولا يتأثر بالمخاطر الإجمالية التي يمكن أن تصيب السوق في مجموعه. ولذا يقال أن السوق تقيم أو تسعر المخاطر بأقل من قيمتها الحقيقية؛ وهو ما قد يؤدي إلى تحميل السوق بمخاطر أكبر كثيراً من قدرتها الحقيقية على تحمل المخاطر. ومن الطبيعي أن تأخذ السوق في التصدع، بل والانهار، عندما تتجاوز المخاطر الإجمالية / المنظومية الحد الحرج. وعندئذ يصدق قول جوزيف استجلتز: "بدلاً من أن تكون أسواق المال وسيلة لإنعاش الاقتصاد الحقيقي واستقراره، وبدلاً من أن تكون أداة لحسن إدارة المخاطر، فإنها أصبحت أداة لخلق المخاطر".<sup>6</sup>

لقد ترتب على هذا التضخم في القطاع المالي، وازدياد التشابكات وتعمقها بين مكوناته المختلفة، نشوء شبكة معقدة من المعاملات المالية بين كيانات مالية عملاقة من حيث الحجم، ومركبة من حيث

<sup>6</sup> أنظر: BIS Quarterly Review, Dec.2008 على موقع البنك: [www.ibs.org](http://www.ibs.org)

<sup>7</sup> وردت هذه المعلومة في مقال: P. Gowan, "Crisis in the heartland", New Left Review, no. 55, Jan.-Feb.2009.

<sup>8</sup> فشل منظومي: systemic failure

<sup>9</sup> Under-pricing of risks. أنظر عرضاً مبسطاً لهذه الفكرة في الحوار الذي أجراه سيمون برونو مع نعيم تشومسكي:

N. Chomsky, "The financial crisis of 2008", N. Chomsky's ZSpace Page on [www.zcommunications.org/](http://www.zcommunications.org/)

ZNet.

<sup>10</sup> أنظر:

Joseph Stiglitz, "Global crisis – made in America", 17 Nov. 2008, on: [www.zcommunications.org/znet](http://www.zcommunications.org/znet)

النشاط. ومما زاد من تعقيد الأمور وخطورتها أن قسماً ضخماً من التعاملات يتم خارج الأسواق المنظمة ، حيث يتم التفاوض عليها والاتجار فيها مباشرة بين أطرافها وذلك دون المرور على البورصات أو البنوك. وهذه هي السمة الغالبة على عقود المشتقات لاسيما عقود المبادلات والخيارات .

### (ج) اشتداد التناقض بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي :

لقد فاق التوسع في القطاع المالي كل حد معقول، بمعنى أنه تجاوز الاحتياجات الواقعية للقطاع الحقيقي من الاقتصاد بمسافة بعيدة. وفي الواقع أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة جديدة مع التحولات في النظام النقدي منذ مطلع السبعينات وما تلاها من تطورات أشرت إليها فيما سبق، وهي المرحلة التي يطلق عليها: "التمويلية" أو "الرأسمالية المالية" .<sup>11</sup> والسمة المميزة لهذه المرحلة هي هيمنة التمويل على الإنتاج، حيث فقد قطاع التمويل صفته كتابع خادم للقطاع الحقيقي، وطغت المصالح المالية طغياناً شديداً على كل ما عداها . وقد أخذت هذه المرحلة دفعة كبيرة بعدما اكتسب رأس المال المالي (أو التمويلي- إن شئت) حرية كبيرة في الحركة مع تنامي ظاهرة العولة المالية وما صاحبها من تفكيك للقيود على انتقال الأموال فيما بين الدول . فقد أصبح رأس المال المالي محركاً أساسياً للعولة الليبرالية وأداة رئيسية لإنعاش الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة.<sup>12</sup>

لاحظ أن كينز قد أشار إلى هذه الظاهرة في كتاب "النظرية العامة" ، وأبدى قلقاً شديداً من المضاربات في البورصة، ومن هيمنة المضاربة التي تعني بالربح في الأجل القصير (ومن ثم تنبني على التنبؤ بسيكولوجية السوق) على الاستثمار العيني- أو زيادة الأعمال حسب تعبيره- باعتباره نشاطاً معني بالربح في الأجل الطويل (أي انه يقوم على التنبؤ بالعائد على الأصول طوال عمرها الإنتاجي) . فلا خطر- في رأي كينز- إذا كانت المضاربة مجرد فقاعة فوق تيار منظم للاستثمار العيني . وإنما يقع الخطر عندما يصبح الاستثمار العيني فقاعة فوق دوامة من المضاربات؛ فحينئذ يصبح التراكم الرأسمالي بمثابة أثر جانبي أو ثانوي لمقامرات تجري في كازينو. وللحد من خطر المضاربة في البورصات على التراكم والإنتاج، اقترح كينز أن لا يكون التعامل في البورصة متاحاً للكافة<sup>13</sup>، وأن تكون تكلفته عالية<sup>14</sup> من خلال فرض رسوم وعمولات مرتفعة، ومن خلال فرض

<sup>11</sup> التمويلية: financialization، والرأسمالية المالية: financial capitalism .

<sup>12</sup> حول مرحلة الرأسمالية المالية، أنظر:

H. Magdoff and P. Sweezy, " Production and finance" , Monthly Review, vol. 35, no.1, May 1983; J. B. Foster, "The financialization of capital and the crisis", Monthly Review, April 2008; ATTAC, "The time has come: Let's shut down the financial casino", ATTAC's statement on the financial crisis and democratic alternatives", www.attac.org . وحول دور القطاع المالي في الانعاش الاقتصادي من خلال صنع فقاعات في أسعار الأصول ومن ثم تحفيز الانفاق الخاص، أنظر:

P. Patnaik, "A perspective on the crisis", A paper presented at the UN conference on the global financial crisis, Oct. 2008, available on: www.networkideas.org.

<sup>13</sup> enterprise

<sup>14</sup> inaccessible

<sup>15</sup> expensive



ضريبة على الربح المتحقق -الاسيما من البيع والشراء في نفس اليوم. بل إن كينز ذهب إلى أبعد من ذلك كثيراً في سياق سعيه لتحرير قرارات الاستثمار من مخاطر المضاربات وغياب التنسيق، وأوصى بما أطلق عليه: "مجتمعية" قرارات الاستثمار<sup>16</sup>، وذلك من خلال نيابة الدولة عن المجتمع في ضمان المستوى الكافي من الاستثمار للاقتصاد الوطني<sup>17</sup>.

والحق أن مقدمات الأزمة الراهنة تظهر بجلاء أن القطاع المالي قد انفصل عن القطاع الحقيقي، وصار له وجود مستقل نسبياً، بمعنى أن المال راح يدور في القطاع المالي دورات متعددة لا تخدم الإنتاج من قريب أو بعيد، وإنما تخدم أغراض المضاربين والمقامرين المتعششين للأرباح الضخمة دون جهد، بل دون النزول عن الكثير من أرصدتهم النقدية. وهو ما يدخل في باب الكسب الطفيلي. وما زاد من خطورة الوضع أن الوسطاء الماليين لم يقنعوا بالتجارة لحساب عملائهم، وراحوا يتاجرون لحسابهم الخاص أيضاً. وهو ما وفر تغذية إضافية للتضخم في القطاع المالي. وبذلك تكون الرأسمالية قد أضافت إلى تناقضاتها المعروفة تناقضاً جديداً هو التناقض بين عالم المال وعالم الإنتاج. وهذا التناقض من أبرز أسباب الأزمة الراهنة.

وطبقاً للبيان الصادر عن "رابطة فرض ضريبة على الصفقات المالية لمساعدة المواطنين ATTAC"<sup>18</sup> فإن الأزمة التي اندلعت في خريف 2008 كانت بمثابة إعلان عن نهاية حقبة الرأسمالية المالية. وسواء أكان الذي حدث هو نهاية الرأسمالية المالية أو مجرد توقف مؤقت لها، فإن الأمر الواضح هو أن التضخم في القطاع المالي غير المستند إلى نمو مواز في القطاع الحقيقي وفي الفائض الاقتصادي المتولد فيه مآله التبخر. فهذا التضخم يقوم على فرض غير قابل للتحقق، وهو استمرار أسعار الأصول في الارتفاع إلى ما لا نهاية. ولكن استمرار النفخ في الفقاعة أو البالونة الذي يؤدي إلى ما شهدته أسواق المال من ارتفاعات لا تبرزها الحقائق الاقتصادية، كان من الحتم أن يؤدي بعد حين إلى انفجارها. ويبدو أن هذا الانفجار - وما يصحبه من دمار في رأس المال جراء الخسائر في القطاعين المالي والحقيقي - لا مناص منه في الواقع لعودة قدر من الاتساق بين هذين القطاعين.

### (ح) ضعف أو تراخي إجراءات الرقابة والضبط في القطاع المالي:

ومن أسباب الأزمة أيضاً غياب إجراءات كافية للرقابة والضبط، أو التراخي في تطبيقها إن وجدت. فقد شاع في القطاع المالي مناخ من التساهل والتغاضي عن القواعد السليمة لمنح الائتمان والتقاعد عن تطبيق الضوابط القوية على ملاءة المؤسسات الائتمانية وآليات عملها، حتى وصلت الأمور إلى حد التسبب

<sup>16</sup> socialization of investment decisions

<sup>17</sup> أنظر:

J. M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money (1<sup>st</sup> edition 1936), Macmillan, London, 1961, pp. 158-160, and Patnaik, op.cit. ATTAC, op. cit. <sup>18</sup>

والانفلات. إن هذا المناخ لم يترتب عليه تضخم الديون الرديئة فحسب ، بل إنه قد ساعد أيضاً على انتشار الفساد وهياً تربة جيدة لتنامي عمليات النصب والاحتيال والتدليس والغش والتواطؤ بين أطراف مختلفة في القطاع المالي. وقد كان لمؤسسات التقييم الائتماني وشركات المراجعة دور ملحوظ في الممارسات الفاسدة التي شهدها القطاع المالي الأمريكي . ولم تكن فضيحة "مادوف" التي ضاع فيها 50 مليار دولار من أموال المودعين هي الأولى من نوعها . فقد سبقتها فضائح كثيرة مشابهة.

والمهم في الأمر أن غياب أو تراخي الرقابة والضبط لم يأت بطريق السهو أو الصدفة. بل إنه جزء لا يتجزأ من مناخ الحرية الاقتصادية والعملة الناتج عن هيمنة فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي طبقت في المملكة المتحدة و الولايات المتحدة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود ، والتي عملت دول المركز الرأسمالي والمؤسسات الدولية الخاضعة لها على تسويقها في جميع بلاد العالم ، بما فيها الدول النامية ، ونجحت في ذلك نجاحاً باهراً.

ومن المفارقات التي أظهرتها الأزمة الراهنة أن من لا يكفون عن الضغط على الدول النامية لتبني الحوكمة<sup>19</sup> و تطبيق معاييرها على الشركات والحكومات والمجتمع المدني ، كانوا يغضون الطرف عن هذا كله ، وسمحوا للحكومة أن تأخذ أجازة في بلادهم، وكأنهم قد نصحونا ونسوا أنفسهم! وهذه بلا شك صورة من صور الازدواجية التي كثيراً ما تعانيها الدول النامية مع الدول المتقدمة. ولعل هذا ما دعا الفرع الفرنسي لمنظمة الشفافية العالمية إلى حث قادة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على سد الثغرات التي يتسلل منها الفساد إلى أسواق المال ، لاسيما من خلال "التمويل الخفي" في الأسواق المالية غير المنظمة<sup>(11)</sup>. وبالطبع فإن هذه الملاحظة لا تنفي أهمية مراعاة الحوكمة و ضرورة الالتزام بقواعدها سواء على مستوى الشركات أم على مستوى الحكومات والمجتمع المدني.

## 2.2 - الأسباب المتعلقة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة واختلالات العولة:

### (1) الليبرالية الاقتصادية الجديدة :

أشرنا فيما تقدم إلى أن مناخ التساهل الذي انتهى إلى التسيب والانفلات في القطاع المالي كان إفرازاً من إفرازات تيار الليبرالية الجديدة ونموذجها الاقتصادي اللذين شاعا شيوعاً عظيماً في العقود الثلاثة الأخيرة. وفضلاً عن ذلك فقد شجعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الإفراط في الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي لانحرافاتهما . كما أنها روجت لتصغير حجم الحكومة وتقليص وظائفها الاقتصادية

<sup>19</sup> الحوكمة أو الحكم الصالح : governance

(11) : www.transparency.org

والاجتماعية ، كما روجت للخصخصة وفتح أبواب الاقتصادات على مصاريعها وإزالة القيود على انتقال الأموال بين الدول ، وغير ذلك من الإجراءات التي تنامي تطبيقها في إطار التحرير المالي بوجه خاص والعملة الاقتصادية بوجه عام. ولا يمكن فهم اتجاه الرأسمالية إلى التوحش واتجاه العملة إلى الإنفلات بمعزل عن ذلك النمط من إدارة النظام الرأسمالي، أي نمط الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

لقد شكلت الليبرالية الاقتصادية الجديدة الخلفية الفكرية للأزمة الراهنة، وقدمت التبريرات النظرية (مثل اقتصاديات العرض<sup>20</sup> والنقودية<sup>21</sup> . . الخ) للممارسات الاقتصادية التي قادت في النهاية إلى هذه الأزمة. وكان من ثمار هذه الخلفية الفكرية ظهور نوع من الأصولية المتزمتة، وهي أصولية السوق<sup>22</sup> التي شجعت على تزايد سطوة أو ديكتاتورية السوق وتهميش دور الحكومات في ضبط الأداء الاقتصادي.

## (2) اختلالات العملة:

إن العملة الاقتصادية محملة بتناقضات واختلالات كثيرة، لعل أبرزها: النمو غير المتكافئ والتركز في توزيع الدخل والثروة، وتزايد احتمالات انتاج الصدمات الخارجية والتعرض لها، والانحياز لرأس المال على حساب العمل بدعوى ضغوط التنافسية والتسابق على الفوز بالأسواق واغتنام فرص نقل الصناعات إلى مناطق تنخفض فيها الأجور و سائر التكاليف، والتناقض بين عملة رأس المال ووطنية العمل، والحلل الناتج عن غياب حكومة عالمية تضبط إيقاع الاقتصاد الرأسمالي المعولم وتحد من مظالم العملة. وكثرة هذه التناقضات والاختلالات تشكل سندا قويا للاعتقاد بأن العملة ليست قدرا محتوما لا رجوع عنه، وأنها عملية قابلة للارتداد<sup>23</sup>.

وثمة اختلالان رئيسيان للعملة كان لهما دور كبير في التمهيد لوقوع الأزمة الراهنة، وذلك حسبما اوضح من تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية<sup>24</sup>، وهما:

## ( ) الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي

يرجع ظهور هذا الاختلال إلى أوائل التسعينات من القرن العشرين إبان تزايد إقبال بعض الدول -لاسيما في شرق آسيا - على الأخذ بنموذج الإنتاج الموجه للتصدير، وتمككها بمرور الوقت من تكوين فوائض كبيرة في موازينها الجارية. وقد تمكنت هذه الدول وكذلك الدول النفطية من حيازة

<sup>20</sup> Supply- side economics

<sup>21</sup> Monetarism

<sup>22</sup> Market fundamentalism

<sup>23</sup> للمزيد حول تناقضات العملة وقابليتها للانعكاس، أنظر للمؤلف: التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ص 52-55.

<sup>24</sup> أنظر:

ILO, A global policy package to address the global crisis, Policy Brief, ILO-IILS, Geneva, 2008.

احتياطات ضخمة بالدولار في المقام الأول، وذلك باعتباره عملة الاحتياطي النقدي الرئيسية في العالم. وسرعان ما تدفقت هذه الفوائض أو المدخرات في مجتها عن منافذ للاستثمار إلى الولايات المتحدة وبعض دول شرق ووسط أوروبا، فضلاً عن دول أخرى مثل أسبانيا وتركيا التي سجلت موازينها الجارية عجوزات ضخمة وانخفضت معدلات ادخارها انخفاضاً كبيراً. وقد أدت هذه التدفقات الضخمة للأموال إلى وفرة عظيمة في السيولة، سرعان ما دفعت إلى انخفاضات كبيرة في أسعار الفائدة في أوائل العقد الحالي؛ وهو ما خلق اتجاهًا عامًا نحو الإقراض الرخيص، بما في ذلك إقراض كثرة من العملاء الذين لا تتوافر فيهم أية جدارة ائتمانية. وبذلك تهيأت الظروف لانتفاخ فقاعات الإسكان وتكاثر القروض الرديئة. كما شكلت وفرة السيولة المرتبطة بتلك التدفقات المالية زادا كبيرا لتعاظم الاستثمارات المالية واحتدام المضاربات وصنع الفقاعات ومواصلة النفخ فيها حتى انفجرت مفضية إلى الأزمة الراهنة.

وتشير الإحصاءات المتاحة أنه بين سنة 2000 وسنة 2008 تدفق على الولايات المتحدة 5.7 تريليون دولار، وهو ما يعادل 40% من ن.م.ا. الأمريكي في 2007. كما حصلت بريطانيا وأيرلنده على ما يساوي خمس ن.م.ا. لكل منهما في سنة 2007. أما أسبانيا فقد دخلها من الأموال ما يقرب من 50% من ن.م.ا. لسنة 2007. ومما يسترعي الانتباه أن هذه الدول الأربع فقد شهدت فقاعات إسكان ضخمة<sup>25</sup>.

### العيش خارج حدود القدرات الحقيقية

وقد عزز الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي اتجاهًا ملحوظًا في الولايات المتحدة (وفي دول رأسمالية متقدمة أخرى) كان له شأن كبير في صنع الأزمة الراهنة، ألا وهو تزايد الإنفاق إلى مستوى يتجاوز الطاقة الفعلية للاقتصاد الأمريكي. وكان من نتائج هذا الاتجاه أن أصبح الاقتصاد الأمريكي أكبر مقترض وصاحب أكبر عجز في الميزان الجاري والموازنة العامة.

لقد بلغ إجمالي المديونية الخارجية للولايات المتحدة 8.4 تريليون دولار في 2007، وهو ما يمثل 61% من ن.م.ا. في تلك السنة. وتوقع صندوق النقد الدولي وصول هذه المديونية إلى 9.5 تريليون دولار في 2009 أي نحو 65% من ن.م.ا. وفي الغالب أن المديونية الفعلية ستتجاوز هذا الحد، وذلك بالنظر إلى

<sup>25</sup> مصدر هذه المعلومات:

The Economist, "Greed and fear", Jan. 22, 2009.

المخصصات الضخمة لبرامج الإنقاذ. كما بلغ العجز في الميزان الجاري الأمريكي 731 مليار دولار في 2007 ، أي 5% من ن.م.ا.<sup>26</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن تجاوز الحدود الواقعية للإنفاق وتمويل التوسع الكبير في الإنفاق بالإفراط في الاستدانة باتت سمة مميزة للحكومة وللشركات وللأسر في أمريكا. فقد زادت نسبة الدين المحلي إلى ن.م.ا. من 150% في 1970 إلى 233% في 1990، ثم إلى 268% في 2000، واستمرت هذه النسبة في التزايد حتى بلغت 346% في 2007. ويلاحظ أن نصيب القطاع المالي في إجمالي الدين شهد زيادة ضخمة من 6.7% في 1970 إلى 33.5% في 2007، بينما تقلصت أنصبة القطاعات الأخرى خلال تلك الفترة من 33.3% إلى 28.9% بالنسبة للقطاع العائلي، ومن 33.3% إلى 22.2% بالنسبة لقطاع الأعمال غير المالي، ومن 26.7% إلى 15.3% بالنسبة للحكومة. ومع ذلك تحققت زيادات ملحوظة في نسبة مديونية القطاعات جميعها إلى ن.م.ا. خلال الفترة من 1970 إلى 2007. وكانت أكبر الزيادات في القطاع المالي حيث ارتفعت هذه النسبة من 10% إلى 116%. وفي المقابل، زادت النسبة من 50% إلى 100% للقطاع العائلي، ومن 50% إلى 77% لقطاع الأعمال غير المالي، ومن 40% إلى 53% للحكومة.<sup>27</sup>

ومن الطبيعي أن الوضع الاقتصادي لبلد ينفق خارج حدود إمكانياته على هذا النحو هو وضع غير قابل للاستدامة<sup>28</sup>. وكان من المحتم مع استمرار هذا الوضع أن يتعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة طاحنة كما حدث بالفعل.

#### (ب) الاختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفيما بينها .

وما زاد الطين بللاً أن الخلل بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي قد رافقه خلل آخر من اختلالات العولة الرأسمالية ، ألا وهو ازدياد التفاوتات في توزيع الدخل بين الدول وداخل معظم الدول. وقد ساعد على تضخم هذه التفاوتات الانتشار الواسع لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة وما جلبته من انفتاح متزايد للاقتصادات على بعضها البعض، واحتدام في المنافسة على الأسواق وعلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية . ففي هذا السياق جرى الضغط على الأجور وتوسعت الحكومات في تطبيق سياسات ضريبية محابية للأغنياء، وصارت أيديها مبسوطة كل البسط عندما يتعلق الأمر بمنح الإمتيازات

<sup>26</sup> IMF, World Economic Outlook Database, Oct. 2008(www.imf.org)

<sup>27</sup> وردت هذه المعلومات في:

J. B. Foster and F. Magdoff, " Financial implosion and stagnation- Back to the real economy", Monthly Review, vol.60, no. 7, Dec. 2008.

<sup>28</sup> unsustainable

للطبقة الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات، ومغلولة إلى أعناقها عندما يتعلق الأمر بالإتفاق الاجتماعي لصالح الطبقات الشعبية.

لقد ازداد مؤشر جيني لتوزيع الدخل (دليلاً على ازدياد اللامساواة) بين الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين بنسبة 84% للعالم في مجموعه، وبنسبة 96% في الدول المتقدمة، وبنسبة 21% في الدول الصاعدة والنامية. وازداد معدل تزايد اللامساواة في الفترة 2000-2004، بحيث أن نسبة تزايد مؤشر جيني بين الثمانينات من القرن العشرين وسنة 2004 أصبحت 85% للعالم في مجموعه، و131% للدول المتقدمة، و66% للدول الصاعدة والنامية<sup>29</sup>. وسوف أقدم مؤشرات إضافية عن توزيع الدخل ضمن مناقشة أسباب الأزمة المتعلقة بالقطاع الحقيقي في القسم التالي من هذه الورقة.

وكما ذكر تقرير منظمة العمل الدولية المشار إليه من قبل، ساعد الخلل في توزيع الدخل على تفاقم الخلل بين الادخار والاستثمار على المستوى العالمي. فقد وجدت الكثير من الأسر في الدول الصاعدة ذات الفائض نفسها مدفوعة لزيادة مدخراتها، ومن ثم الضغط على استهلاكها، خاصة مع عدم كفاية شبكات الأمان في هذه الدول، لا سيما في شرق آسيا. وفي الوقت ذاته زادت مدخرات الأسر الأعلى دخلاً في هذه الدول - وهي أسر ينخفض ميلها للاستهلاك مع زيادة دخولها كما هو معروف - وتدقت نسبة كبيرة من هذه المدخرات إلى أسواق المال في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية محدثة وفرة كبيرة في السيولة. وهو ما شجع على التساهل في منح الائتمان على ما رأينا فيما سبق<sup>30</sup>. وكان لاتساع فجوات توزيع الدخل في الدول الرأسمالية المتقدمة أثر مهم في صنع الأزمة، وذلك على ما سيأتي بيانه لاحقاً.

ومع تفاقم الاختلال في التوزيع والاختلال بين الادخار والاستثمار، بدأت السياسة النقدية الأمريكية في التشدد في 2006، وذلك بنية التصحيح. ولكن هذا التشدد فتح الباب لاضطراب شديد في أوضاع القطاع المالي. ثم جاءت صدمة الارتفاع الصاروخي في أسعار الغذاء والطاقة في 2007 والنصف الأول من 2008 - وهي في رأي البعض فقاعة أخرى من الفقاعات التي تصنعها المضاربات ولو جزئياً - لتضع حداً لسياسة التقود الرخيصة والائتمان السهل.

وعند ما اتجهت البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، انكشف ما كان مستوراً إلى حد ما، وأخذت الشروخ في القطاع المالي في الاتساع مع انفجار الفقاعات وازدياد حالات الإعسار

<sup>29</sup> أنظر: ILO, op. cit., p.4.

<sup>30</sup> أنظر: ILO, op. cit., p. 3.

والإفلاس، وتحولت وفرة السيولة إلى عجز هائل. ومع تدهور الثقة وازدياد التشاؤم من جانب القطاع العالمي وقطاع الأعمال بشأن تطورات الأزمة المالية، تراجع الاستهلاك وتوقف الاستثمار وازدادت البطالة. وهكذا انتقلت الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي وتحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة. وسرعان ما انتقلت العدوى إلى الدول الأوروبية وعدد من الدول الصاعدة والنامية، فتحولت الأزمة الأمريكية إلى أزمة عالمية.

### 3.2 - الأسباب المتعلقة بالقطاع الحقيقي

إن الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي والليبرالية الجديدة والعولة تشكل ما يمكن أن يطلق عليه الأسباب القريبة أو الظاهرة للأزمة الراهنة. ولكن الفهم الدقيق لهذه الأزمة ولكيفية معالجتها معالجة جذرية يقتضى البحث فيما يمكن أن يطلق عليه الأسباب البعيدة أو العميقة للأزمة. وهذه الأسباب تتعلق بالقطاع الحقيقي وآليات عمله. والمفتاح الذي يمكننا من العثور على هذه الأسباب العميقة للأزمة هو طرح سؤال بسيط: إذا كان الإفراط في الإقراض والاقتراض هو الذي أشعل فتيل الأزمة في الولايات المتحدة، فما الذي أدى إليه أصلاً؟

إننا يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى عدد من العوامل ذات الصلة بجانب العرض. منها السياسة النقدية والمصرفية المشجعة. ومنها السيولة الوفيرة التي تمثلت في المدخرات الأجنبية التي تدفقت على الولايات المتحدة. ومنها الحملات الترويجية لمؤسسات التمويل (مثلاً: حملة المليار دولار لمجموعة سيتي جروب في التسعينات لإغراء أصحاب المنازل بالحصول على قرض عقاري ثان، وحملات مشابهة لبنوك أخرى كثيرة في وول ستريت<sup>31</sup>). ولكن هذه العوامل لا يكون لها تأثير يذكر إلا إذا كانت هناك عوامل دافعة من جانب الطلب، وهي قلة الدخل المتوافرة للناس، مع سعيهم للحفاظ على مستويات معيشتهم أو تحسينها. فهنا يشكل الاقتراض المخرج من قلة الدخل وذلك بعد استنفاد وسائل أخرى لزيادة الدخل كالعمل لوقت إضافي وعمل الزوجات والاشتغال بأكثر من عمل.

P. Gowan, op. cit., p. 7<sup>31</sup>

## 1- عوامل دافعة لزيادة الطلب على الائتمان وتوفير السيولة

وهنا نأتي إلى سؤال آخر: وما الذي أدى إلى قلة الدخول ؟ ثمة ثلاثة أسباب لذلك :

(أ) الضغط على الأجور بدعوى الارتقاء بتنافسية المنتجات الأمريكية وتحت تأثير تنامي الاتجاه لنقل الصناعات إلى دول آسيا وأمريكا اللاتينية ، أو حتى مجرد التهديد بنقل بعض الصناعات . فالأجر الحقيقي للمشتغل في الولايات المتحدة في 2008 كان أقل من المستوى الذي بلغه في 1973 ، أي منذ 35 سنة . وفي الوقت ذاته كانت الإنتاجية تزايد بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنوياً . أي أنه كانت هناك وفرة متزايدة في الإنتاج مع انكماش في الأجور اللازمة لاستيعاب هذا الإنتاج . وقد تكرر هذا الوضع بدرجات متفاوتة في الدول الرأسمالية الكبرى <sup>(32)</sup> .

(ب) والمصدر الثاني لقلّة الدخول المتاحة للإنفاق من جانب شريحة واسعة من السكان في المجتمع الأمريكي هو ما أشرت إليه سابقاً من تزايد متواصل في اللامساواة ، أي ازدياد التفاوتات في توزيع الدخل . لقد انخفض نصيب الأجور في ن . م . أ . من 53% في 1970 إلى 49% في 2000 ، ثم إلى 45% في 2007<sup>(33)</sup> . ومن المفارقات الغربية أن التوزيع الحالي للدخل في الولايات المتحدة يكاد يتطابق مع التوزيع الذي كان سائداً في 1928 عشية الكساء العظيم . ففي 1928 كان أغنى 1% من السكان يحصلون على 24% من الدخل ، وهم يحصلون الآن على 23% .

وفي الفترة الحديثة من 2000 إلى 2006 زاد الدخل القومي الأمريكي بنحو 18% ، بينما زادت دخول أغنى 10% بنسبة 32% ، كما زادت دخول أغنى 1% بنسبة 203% . وفي المقابل زادت دخول أغنى واحد في الألف من السكان بنسبة 425% ! أما متوسط الدخل الحقيقي لأسر الطبقة العاملة فقد انخفض بنسبة 1.1% خلال الفترة نفسها <sup>(34)</sup> . كما تسجل الإحصاءات أنه خلال الفترة من 1991 إلى 2005 انخفض نصيب شريحة الـ 90% الدنيا من الأمريكيين في الدخل القومي من 36% إلى 32% . وفي المقابل زاد نصيب أغنى 10% من الأمريكيين من 64% إلى 68% من الدخل القومي <sup>(35)</sup> . إن تركّز الدخل القومي في يد شريحة رقيقة من السكان ذات الميل المنخفض للاستهلاك

<sup>(32)</sup> أنظر في ذلك :

J.Geier, "More than recession : An economic model unravels" International Socialist Review, Issue 58, March- April 2008, and N.Tucker, "The return of the prophet", 21<sup>st</sup> Century Socialism, 4 Nov.2008.

<sup>(33)</sup> أنظر : Foster and Magdoff., op. cit.p.18.

<sup>(34)</sup> أنظر : Tucker, op.cit .

<sup>(35)</sup> أنظر مقال Dos Santos بعنوان :

"Addressing the financial crisis requires improvements in equity", in Development Viewpoint, No. 20, Nov. 2008 , issued by The Centre for Development Policy and Research, SOAS, University of London.



يعنى تضائل القوة الشرائية المتدفقة إلى الأسواق من جانب الشرائح الأكبر ذات الميل المرتفع للاستهلاك ؛ وهو ما يحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب الإنتاج المتاح .

(ت) أما المصدر الثالث لقلّة الدخل المتاحة للإنفاق على منتجات القطاع الحقيقي ، فهو ازدياد التنافس بين أبواب الإنفاق المختلفة جراء نقل عبء الإنفاق على الكثير من الخدمات الاجتماعية من على عاتق الحكومات إلى عاتق الأفراد . وهذا التحول هو بالطبع إفراز من إفرازات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، حيث تراجع الدور الاجتماعي للحكومات وتعرضت خدمات مهمة للخصخصة أو صارت تقدم مقابل دفع رسوم أعلى كثيراً عما كان عليه الحال في ظل دولة الرفاهية/الرعاية الاجتماعية<sup>36</sup> .

تلك إذن هي العوامل التي تضافرت لتدفع بالكثير من الأمريكيين إلى زيادة الاقتراض وإلى ازدياد مديونياتهم إلى حدود تجاوزت قدرتهم على السداد. لاحظ أن التركيز على تطورات الأجور وتوزيع الدخل والسلوك الإنفاقي للأسر ليس وفقاً على الاقتصاديين اليساريين . فها هي مجموعة من 20 من أساتذة الاقتصاد الأمريكيين الذي وإن كانوا يطلقون على أنفسهم "اقتصاديون تقدميون" ، إلا أنهم لا يرفضون الرأسمالية ولكنهم يعترضون على نمط الليبرالية الاقتصادية الجديدة في إدارتها ، يصرون تقريراً عن الأزمة وبرنامجا للخروج منها ، يشددون على أن الأزمة جاءت في أعقاب عدة عقود من جمود الأجور الحقيقية وتزايد اللامساواة وتناقص الوظائف اللافئة وتدهور الأمن الاقتصادي للأسر<sup>37</sup> .

ولكن هل الاتجاه إلى تراجع الأجور الحقيقية وازدياد اللامساواة أمر غريب على النظام الرأسمالي ؟ الواقع أن هذا الاتجاه نتاج طبيعي لتناقض رئيسي في الرأسمالية ، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع الأزمة . وهذا التناقض محصلة قوتين متعاكستين : قوة تدفع في اتجاه زيادة الأرباح من أجل زيادة التراكم الرأسمالي ، ومن ثم الضغط على الأجور ، وهو ما يقلل من القدرة على امتصاص الإنتاج المتزايد . وقوة تدفع في اتجاه زيادة الأجور من أجل زيادة الإنفاق اللازم لاستيعاب الإنتاج المتزايد ولضمان استمرار عجلات الإنتاج والتراكم في الدوران . ويكشف وقوع الأزمة عن تغلب القوة الأولى على القوة الثانية ، حيث تعجز الدخل المتاحة للإنفاق عن استيعاب الإنتاج المتحقق . ومن هنا توصف الأزمة عادةً بأنها أزمة إفراط في الإنتاج أو نقص الاستهلاك

<sup>36</sup> ( في تقدير ي أن مصطلح دولة الرعاية الاجتماعية أدق من مصطلح دولة الرفاهية في التعبير عن المقصود من المصطلح الإنجليزي Welfare State .  
<sup>37</sup> أنظر :

(38) . ويمكن تفادي هذا الوضع مؤقتاً بزيادة الائتمان المتاح للأفراد ، ولكن ما أن يتعذر سداد الأفراد لديونهم - نظراً لقلّة الدخول المتولدة في القطاع الحقيقي - حتى يدخل الاقتصاد والمجتمع في أزمة كالأزمة الراهنة .  
ومن جهة أخرى، فإن التضخم في الأرباح المترتب على الضغط على الأجور ، مع تناقص إمكانيات استيعاب الإنتاج المتدفق على الأسواق ، يعنى توافر أموال ضخمة لا مجال لإعادة استثمارها في القطاع الحقيقي . ولكن هذه الأموال لا بد وأن تجد لنفسها متنفساً، أي مجالاً للتوظيف . وهو ما تجده في الاستثمار المالي ، حيث تدفق هذه الأموال للمضاربة في القطاع المالي وتؤدي إلى تضخمه على ما أوضحنا فيما سلف .

## (2) العرض والمرض واتجاهات الركود :

من ذلك يتبين أن شح الائتمان الذي كثر الحديث عنه عند اندلاع الأزمة كان في الحقيقة عرضاً لمرض . وبالرغم من أن القطاع المالي يعاني اختلالات خطيرة، إلا أن جرثومة المرض كامنة في موقع آخر ، ألا وهو القطاع الحقيقي . ولذلك ليس صحيحاً أن الانكماش أو الركود الاقتصادي هو مجرد تابع من تبعات الأزمة المالية . فهو عنصر مهم من عناصر صنع الأزمة أيضاً .

إن الإحصاءات التي نشرت مؤخراً قد أوضحت أن الاقتصاد الأمريكي قد دخل مرحلة الانكماش في ديسمبر 2007 ، أي قبل تفجر الأزمة المالية في 15 سبتمبر 2008 . ولكن اتجاهات الانكماش أو الركود أسبق من ذلك بكثير ، وتكاد تشكل اتجاههاً طويلاً المدى في الاقتصاد الأمريكي . فمعدل النمو السنوي المتوسط في ن.م.ا. الأمريكي هبط من 4.4% في الستينات من القرن العشرين إلى 3.3% في السبعينات ثم إلى 3.1% في الثمانينات والتسعينات من ذلك القرن . ولم يزد المعدل على 2.6% في السنوات 2000 - 2007 (39) . وهذا الاتجاه الركودي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سبق الإشارة إليه من اتجاه عام في النظام الرأسمالي إلى انخفاض في نصيب الأجور في ن.م.ا. وازدياد اللامساواة في توزيع الدخل ليس فقط في أمريكا، بل وفي غيرها من دول العالم (40) .

## (3) فيروس أزمات الرأسمالية:

(38) إفراط في الإنتاج = Over-production ، نقص الاستهلاك = Under-consumption (39) راجع : Foster and Mogdoff, op.cit., p.17 . وتشير مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي (www.worldbank.org) إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي هبط من 3.9% في 2004 إلى 3.2% في 2005 ، وإلى 2.9% في 2006 ، ثم إلى 2.2% في 2007 .

(40) لاحظ أن ظاهرة الاتجاه الركودي في الرأسماليات المتقدمة محل اجتهادات كثيرة من أبرزها الاجتهاد المستند إلى ميل معدل الربح لانخفاض. فنظراً لتلقائية قرارات الاستثمار وغياب أي تنسيق مسبق لها في الاقتصاد الرأسمالي، فإن التراكم الرأسمالي يجري بوتيرة أسرع من وتيرة النمو في قوة العمل المنتجة. وهذا هو ما يؤدي إلى تناقص معدل الربح (معرفةً حسب ماركس بنسبة فائض القيمة إلى الاستثمار، وحسب كينز بالكفاية الحدية لرأس المال). و ينتج عن هذا التناقص في معدل الربح إضعاف للحافز على الاستثمار، وتراجع التراكم الرأسمالي، ومن ثم الانكماش فالكساد. للمزيد راجع:

C. Harman, "The slump of the 1930s and the crisis today", International Socialist Journal, Issue 121, Jan. 2, 2009(www.isj.org.uk).

جذور الأزمة إذن كامنة في القطاع الحقيقي . ولذلك ليس من المتصور علاج الأزمة علاجاً جذرياً إذا انحصرت سبل المعالجة في تحسين الإجراءات المالية والضوابط الحكومية على عمل القطاع المالي . وما لم يصل العلاج إلى القطاع الحقيقي وتناقضات الرأسمالية والعولمة ، فإن الأزمات لن تلبث أن تتجدد ، حتى إذا أمكن احتواؤها والتخفيف من آثارها لبعض الوقت . فالأزمة في حقيقتها هي أزمة نظام رأسمالي لا يكف عن إنتاج الأزمات ، وذلك بالرغم من التبدل في أنماط إدارته، وذلك على ما سبق إيضاحه في القسم الأول . فالأزمات إذن سمة ثابتة من سمات النظام الرأسمالي . إنها خاصية بنيوية أو هيكلية من خصائص هذا النظام .

ولاشك في أن النمط الحالي لإدارة الرأسمالية يتحمل جانباً من المسؤولية عن الأزمة الحالية ، أي نمط الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وذلك بالنظر إلى ما يتصف به من إسراف في تحرير الأسواق، ومن إفراط في الثقة في قدرتها على استعادة التوازن بقواها الذاتية إذا ما أصابها اختلال، ومن تنحية للحكومات وتهميش لدورها في ضبط الاقتصاد وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين . لقد أثبتت الأزمة فشل هذا النمط فشلاً ذريعاً في دول المركز الرأسمالي . كما ثبت فشله في إنجاز تنمية جادة في مصر و الكثير من الدول النامية الأخرى التي طبقتها ، وذلك على ما بينت في دراسة قدمت لدورة 2006 من هذا المؤتمر وكذلك في كتابي عن "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً"<sup>(4)</sup> . ومن ثم فقد أصبح من الضروري الخلاص من هذا النمط . وقد تلخصت منه بالفعل دول نامية متعددة في أمريكا اللاتينية(منها فنزويلا وبوليفيا و أكوادور و باراجواي) ، وذلك من خلال الآليات الديمقراطية التقليدية . ولذا فلم يعد من المنطقي - خاصة بعد أن أصبحت آثار الأزمة واقعاً ملموساً في بلادنا - أن تستمر النظم الحاكمة لها في التمسك بهذا النمط .

ولكن الجانب الأكبر من المسؤولية عن الأزمة يجب أن يرد إلى التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي . فهي التي تولد فيروس الأزمات الذي قد يهدأ حيناً ، ولكنه لا يلبث أن ينشط محدثاً دماراً اقتصادياً هائلاً وخراباً اجتماعياً شنيعاً . ولذلك فإن الأزمة الراهنة ليست مجرد أزمة في الاقتصاد الرأسمالي ، بل أنها أزمة في الفكر الاقتصادي والتنموي أيضاً . فهي تطرح الحاجة إلى نظام بديل للنظام الرأسمالي ، وتدعونا إلى البحث عن فكر تنموي جديد يساعد الدول النامية على الخروج من تحلفها وتبعيتها .

### **ثالثاً - الأزمة والفكر التنموي**

#### **1.3 - الحاجة إلى نظام اقتصادي - اجتماعي جديد :**

<sup>(4)</sup> أنظر للمؤلف: نموذج التنمية المستقلة - البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة متميزة رقم 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 2006، و الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً - تحليل للتطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية، مع تصور لنموذج تنموي بديل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007، الفصل التاسع . وقد أعيد نشر هذا الفصل في طبعة شعبية بعنوان: التنمية في مصر - الواقع المتعثر والبديل الأفضل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2009 .

في ضوء التحليل الذي قدمته لأسباب الأزمة ، وخاصة إبراز أن منابع الأزمة كامنة في القطاع الحقيقي، وأن الأزمات من الظواهر اللازمة للنظام الرأسمالي وليست مجرد ظواهر عارضة أو استثنائية فيه ، و أن الأزمة الراهنة هي أزمة فكرية بقدر ما هي أزمة اقتصادية، فإنه ليس من المناسب الاقتصار على تقديم برنامج عاجل لمواجهة هذه الآثار - برنامج إطفاء الحريق الذي لن أتعرض له في هذه الورقة<sup>42</sup>. بل يجب أن يضاف إلى ذلك واجب آخر، ألا وهو النظر في الدرس الذي يمكن استخلاصه من الأزمة فيما يتعلق بالتحدي الأساسي الذي يواجه بلادنا ، وهو تحدي الخروج من أسر التخلف والتبعية والانطلاق على طريق التنمية السوية.

إن الأزمة الراهنة ينبغي أن تدعونا للنظر مجدداً في الاعتقاد الذي راجع مع انتشار الليبرالية الجديدة والعمولة الرأسمالية، وهو أنه لا طريق أمام الدول الراغبة في التنمية سوي الطريق الرأسمالي<sup>43</sup>. صحيح أن الرأسمالية - كنظام - لم تسقط بعد في أعقاب الضربة التي وجهتها لها الأزمة الحالية . كما أنه ليس من المستبعد أيضاً تجاوز هذه الأزمة دون أن تنهار الرأسمالية مثلما حدث مع أزمات سابقة. ولكن من المؤكد أن الرأسمالية كأيدولوجية تتهاوى بفعل تآكل مصداقيتها مع تكرار الأزمات وتحت تأثير اتساع الفجوة بين واقع النظام الرأسمالي وبين ما تحمله أيدولوجيته من شعارات - أو بالأحرى إدعاءات .

فتولى الأزمات على النظام الرأسمالي يضعف الثقة في الرأسمالية ولا يقويها ، ويقدم أدلة قوية على أن علاج فيروس أزمات الرأسمالية على نحو يحول دون تجدد هذه الأزمات هو أمر غير ممكن في الإطار الرأسمالي . وذلك لأن النظام الرأسمالي لا يتحمل زيادة كبيرة ومستمرة في الأجور أو تحسين توزيع الدخل توزيعاً جوهرياً بما يؤدي إلى زيادة الطلب زيادة تتناسب مع القدرة الإنتاجية الضخمة للرأسمالية . ولعل تاريخ ازدهار دولة الرعاية الاجتماعية خير دليل على ذلك . فلم تصبر الطبقة الرأسمالية طويلاً على هذا النمط من أنماط إدارة النظام الرأسمالي . ولم تكف عن الشكوى من التكاليف المتزايدة لدولة الرعاية الاجتماعية ، وراحت تتعلل بأن هذا النمط من أنماط إدارة النظام الرأسمالي أنتج سلوكيات ضارة بالإنتاج لدى العمال بحاصة ولدى المواطنين بعامه، وأن هذه السلوكيات أثرت بالسلب على تنافسية الصناعات و ربحية الشركات . وحشد تحالف الثروة والسلطة كل قواه حتى نجح في الإطاحة بدولة الرعاية الاجتماعية والتحول إلى الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي أسهمت في صنع الأزمة الراهنة وأزمات أخرى كثيرة قبلها .

<sup>42</sup> تعرضت لآثار الأزمة في مصر واقترحت حزمة إجراءات للعلاج العاجل لهذه الآثار في كتابي: أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري، كتاب الأهالي رقم 81، حزب النجم، القاهرة، ديسمبر 2008.

<sup>43</sup> وهو ما يعبر عنه بالمختصر الإنجليزي: TINA ، أي There Is No Alternative

ولذلك فلا سبيل للقضاء على فيروس أزمات الرأسمالية إلا بالتحول إلى النظام النقيض للرأسمالية ، وهو النظام الاشتراكي . ولاشك في أن هذا التحول يجب أن يبنى على التجارب السابقة في التطبيق الاشتراكي وما أسفرت عنه من دروس . ومن أهم هذه الدروس الحرص على الحريات المدنية والسياسية وعلى المشاركة الديمقراطية ، واستبعاد أية مقايضة بينها وبين الحقوق الاجتماعية ، وضرورة تكيف الإدارة الاقتصادية والتخطيط مع التطورات الإنتاجية والتكنولوجية التي يمر بها المجتمع الاشتراكي . ومن الخطأ الاعتقاد بان التحول إلى الاشتراكية يمكن أن يحدث بطريقة آية بمجرد ثبوت فشل الرأسمالية أو حتى عقب انهيار النظام الرأسمالي . فلن تقوم للاشتراكية قائمة إلا إذا تكونت حركة سياسية قوية تحشد الجماهير حول البديل الاشتراكي وتنظم نضالهم السياسي والديمقراطي من أجل فوز هذه الحركة بالسلطة .

وإذا كان الحل الجذري لمشاكل الرأسمالية هو التحول إلى النظام الاشتراكي ، فإن ظروف التخلف والتبعية سوف تجعل هذا التحول يستغرق وقتاً طويلاً . وإلى أن تنضج الظروف الموضوعية والذاتية الضرورية لقيام نظام اشتراكي ، فإن البديل الذي يمكن طرحه للأجل القريب هو نموذج التنمية المستقلة أي التنمية المعتمدة على الذات . وإذا كان هذا النموذج يمثل في رأي البعض مرحلة انتقالية نحو الاشتراكية ، فإن تبني هذا البديل لا يقتضي أن يكون المرء اشتراكياً . ذلك أن الانتقال من التنمية المستقلة إلى الاشتراكية هو مجرد احتمال وليس بالضرورة نتيجة حتمية لا مناص منها . لاحظ أن بديل التنمية المستقلة ليس غربياً على الساحة السياسية و الفكرية العربية . فهو مطروح من جانب أحزاب وقوى سياسية متعددة . ففي مصر مثلاً يحظى النموذج البديل بتأييد حزب التجمع والحزب الناصري وغيرهما من القوى السياسية . كما أنه من أهم عناصر البرنامج البديل الذي تدعو إليه طائفة واسعة من العلماء والمتقنين والناشطين السياسيين العرب الذين تنوع منطلقاتهم الفكرية وتوجهاتهم السياسية، وذلك في إطار ما يعرف بالمشروع النهضوي العربي<sup>(16)</sup> .

ومعنى هذا أن بديل التنمية المستقلة يمكن أن يشكل برنامجاً متوافق عليه جبهة وطنية عريضة وأن يحظى بتأييد شعبي كبير . وغني عن البيان أن تحقيق هذا البديل مرهون بانتقال سلطة الحكم - من خلال نضال جماهيري ، سياسي وديمقراطي - إلى القوى السياسية الممثلة في هذه الجبهة .

كما أنه من المهم أيضاً ملاحظة أن الظروف العالمية التي ستسفر عنها الأزمة الراهنة، وعلى رأسها تراجع الهيمنة الأمريكية وتعدد الأقطاب في النظام العالمي ، سوف تكون أكثر ملاءمة لتشغيل النموذج التنموي المقترح ، وذلك لما قد توفره هذه الظروف من هامش أوسع للمناورة ومجال أرحب للحركة أمام الدول النامية .

(16) يرعى هذا المشروع مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت . وقد حرص المركز على أن يشارك في إنجاز المشروع مختلف التيارات الفكرية العربية (قوميون وإسلاميون ويساريون ولبيراليون) حتى يكون مشروعاً للأمة العربية ، لا لفريق بذاته منها . ويتم التداول حالياً بشأن المسودة الرابعة لهذا المشروع ، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز : [www.caus.org.lb](http://www.caus.org.lb)

### 2.3 - مبادئ و ملامح النموذج البديل

إن جوهر نموذج التنمية المستقلة أي التنمية المعتمدة على الذات هو تحرير القرار الوطني عموماً والقرار التموي خصوصاً من السيطرة الأجنبية ، وإتاحة أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي واسع ، وتوظيف هذه الإرادة في تعظيم الاستفادة من القدرات الذاتية للوطن .  
وفيما يلي عرض شديد الإيجاز لمبادئ و ملامح نموذج التنمية المستقلة :

(1) العولمة الاقتصادية ليست قدراً محتوماً ، وهي ظاهرة قابلة للارتداد . كما أنها ليست كتاباً مقدساً يؤخذ كله أو يترك كله . ومن حق الدول النامية وواجبها أن تتعامل مع مكونات العولمة بشكل انتقائي ، مثلما تفعل الدول المتقدمة .

(2) تحرير التجارة ليس المدخل الصحيح إلى التنمية . فتحريم التجارة نتيجة للتنمية ، وليس سبباً من أسبابها . ولا غنى للتنمية عن قدر من الحماية . والمهم أن تكون حماية نسبية متدرجة ومؤقتة ، وأن يتواكب تخفيف الحماية أو إلغاؤها مع نمو القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني .

(3) السوق لا يصنع تنمية ، وإنما التنمية تصنع بتوجيه الدولة لقوى السوق . وتوظيف السوق لخدمة التنمية يقتضي ضبط حركته، وهو ما يستوجب أن تكون عجلة القيادة تحت سيطرة التخطيط القومي الشامل .

(4) القطاع الخاص أضعف من أن ينهض بمهام التنمية الجادة . والدولة التنموية (الديمقراطية) ضرورة ولا غنى عنها للتنمية الشاملة، السريعة والمطرده ، ولا بديل لها ككفائد للتنمية وفاعل أساسي في تحقيقها . وليس إثمًا أن تشارك الدولة في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي . بل الإثم أن تتركهما لأهواء القطاع الخاص الضعيف والتابع ، ولحسابات الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات التي لا يعينها سوى تعظيم أرباحها على الصعيد الدولي . والتأكيد على دور الدولة -الدور الإنتاجي عموماً ودورها في التصنيع العميق خصوصاً، فضلاً عن دورها في النهوض بالتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي- لا يتعارض مع إفساح المجال لقطاع خاص منتج - لا طفيلي -يعمل في إطار خطة قومية شاملة .

(5) التنمية القابلة للاستدامة هي التنمية المعتمدة على القدرات الذاتية للمجتمع في المقام الأول . فالاعتماد على الذات هو تقيض التبعية . وهو لا يستبعد اللجوء إلى المعونات أو الاستثمار الأجنبي . ولكنه يعتبرهما من المكملات للجهد الوطني \_ لا بدائل له . كما أنه ينبأ عن المعونات المشروطة، ولا يقبل من الاستثمار إلا ما يتوافق مع الخطة الموضوعة ديمقراطياً للتنمية . ومن أهم أركان الاعتماد على الذات زيادة

المدخرات المحلية زيادة ضخمة ، وذلك من أجل إتاحة موارد كبيرة للاستثمارات اللازمة لنقل الاقتصاد من حال إلى حال .

(6) المشاركة الديمقراطية ضرورية للتنمية الجادة ولا غنى عنها لاستدامة هذه التنمية . فهي أداة أساسية للحشد والتعبئة الشعبية وتفجير الطاقات الضرورية للتنمية السريعة والقوية ، فضلاً عن كونها صمام أمان ضد الفساد وآلية جيدة للرقابة والمساءلة والتصحيح . وثمة تلازم ضروري بين الديمقراطية والتوزيع العادل للدخل والثروة . فلن تعمل الديمقراطية لصالح عموم الناس في غياب عملية كبرى لإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع .

(7) إن النهوض بعبء التنمية يقتضى تعزيز الاعتماد الذاتي القطري باعتماد ذاتي جماعي، أي بالتعاون الإنمائي مع الدول النامية عموماً ، والدول العربية خصوصاً . وحتى يكون مثل هذا التعاون فعالاً ، لا يكفي تحرير التجارة بين أطرافه - وإنما يجب تفعيل المنهج الإنتاجي للتعاون والتكامل بالدخول في مشروعات إنتاجية مشتركة يستهدى في اختيارها بمخطط عام للتنمية المشتركة . و فضلاً عن ذلك ثمة دور أساسي للعمل الجماعي بين الدول النامية في تقوية مراكزها التفاوضية في المؤسسات الدولية وفي حمايتها من التورط في التزامات دولية لا تتوافق مع متطلبات التنمية الجادة .